

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الخامس عشر

مونتريال، 7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

الفريق العامل الأول

البند 3-4 من جدول الأعمال

الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي

لسنظر تمهيد في وضع لمحة فيزيكي منكم لسندقي م

توصي الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مؤتمر الأطراف باعتماد مقرر وفقا للخطوط

التالية:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يؤكد أن التحسينات المهمة في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي تعتبر شرطا مسبقا لتحقيق أهداف

أيشي للتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020،

وإذ يحيط علما بالحاجة إلى بناء القدرات، ولدعم مالي وتقني ملائمين للبلدان النامية لمواصلة تحسين

الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي،

وإذ يشير إلى الإرشادات الموجودة بشأن الاستخدام المستدام التي أعدت بالفعل في اتفاقية التنوع البيولوجي،

وخصوصا مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، ونهج النظام الإيكولوجي، فضلا عن العناصر ذات الصلة في

برامج العمل المواضيعية، والأهداف المختارة من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، والتوصية الصادرة عن فريق

الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، والعمل الجاري بشأن الاستخدام المألوف المستدام (المادة 10(ج))، بما في

ذلك العمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة،

وإذ يقر بأهمية العمل بشأن تطبيق الاستخدام المستدام الذي تقوم به المنظمات الدولية، وخصوصا منظمة

الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، فضلا عن العمل في إطار الاتفاقيات والاتفاقات

الدولية ذات الصلة،

1 - يحيط علما بالإرشادات الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي عن كيفية تحسين الاستخدام المستدام

للتنوع البيولوجي من زاوية المناظر الطبيعية (UNEP/CBD/SBSTTA/15/13) والإرشادات بشأن تطبيق مبادئ أديس

أبابا وخطوطها الإرشادية على الزراعة (UNEP/CBD/SBSTTA/15/INF/34) باعتبارها استكمالات مفيدة للإرشادات

الموجودة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

2 - يشجع الأطراف على تعزيز تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، ونهج النظام

الإيكولوجي في جميع سياسات التخطيط المكاني والتخطيط القطاعي التي تتعلق بالمناظر الطبيعية والمناظر الطبيعية

البحرية الأوسع نطاقا؛

3 - يرحب بخطة العمل المشتركة بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي وهيئة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة كإطار لإحراز تقدم في مبادرات التنوع البيولوجي ذات الاهتمام المشترك؛

4 - يرحب بالعنصر الرئيسي الجديد في برنامج العمل المنقح المتعلق بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها الذي يركز على المادة 19(ج) والذي سيستند إلى مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية؛

5 - يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى اعتماد نهج المناظر الطبيعية في تخطيط وتنفيذ أنشطة التكيف مع تغير المناخ من أجل تجنب آثارها على التنوع البيولوجي و/أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك نقل الضغوط على التنوع البيولوجي من منطقة إلى منطقة أخرى؛

6 - يدعو المنظمات الحكومية الدولية المعنية، بما فيها أعضاء الشراكة التعاونية بشأن الغابات، إلى إدماج التوصيات الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/15/13) في برامج عملها؛

7 - يدعو فريق الإدارة البيئية، بالتعاون مع المنظمات المعنية، إلى تجميع وتقييم ومواصلة تطوير ونشر الإرشادات القائمة بشأن الاستخدام المستدام في القطاعات الرئيسية حسبما تتعلق بالخطة الاستراتيجية وكل هدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

8 - إذ يشير إلى مقرره 32/10، يسلم بفائدة مبادرة ساتوياما كمنبر لإعداد أوجه التآزر بين نهج المناظر الطبيعية المختلفة القائمة، يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات المعنية إلى الانضمام إلى الشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما؛

9 - يشجع الأطراف على الاعتراف بالدور المهم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لتسهيل مشاركتها الكاملة والفعالة في تحقيق الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

10 - يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يوفر تحديثات دورية، إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، عن التقدم المحرز في الاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، الذي قام به الفريق العامل المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛

توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال

11 - يحيط علماً مع التقدير بالدعم المقدم إلى عمل فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال من أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وأمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، ولجنة غابات أفريقيا الوسطى، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشراكة بقاء القرود العليا (التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومركز البحوث الحراجية الدولية، وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC) والمجلس الدولي لحماية حيوانات الصيد والحياة البرية؛

12 - يرحب بتوصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال (المرفق الأول بالمقرر الحالي) باعتبارها استكمالاً محددًا لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي المتصل بالإدارة المستدامة للحياة البرية في البلدان المدارية وشبه المدارية؛

13 - يرحب بالتقدم المحرز بشأن المادة 10(ج) بشأن الاستخدام المألوف المستدام حسبما يتصل بالاستخدام المستدام للحوم حيوانات الأدغال ويطلب إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية أن يضيف قضية لحوم حيوانات الأدغال في القائمة الإشارية في خطة العمل التي أعدها الفريق العامل؛

14 - يحيط علماً بنتائج الندوة الدولية بشأن أهمية الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية (CBNRM) في حفظ الأنواع الواردة على قائمة اتفاقية CITES واستخدامها المستدام في البلدان المصدرة (UNEP/CBD/SBSTTA/15/INF/12)، ويعيد التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض لتعزيز الاستخدام المستدام للأنواع الأرضية ومنافع سبل العيش المرتبطة ببرامج الحفاظ المجتمعية، مع إمكانية إعداد بدائل صغيرة الحجم لإنتاج الأغذية وإدراج الدخل؛

15 - يدعو الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، التي ترد في المرفق بهذا المقرر، عند الاقتضاء، مع الأخذ في الحسبان أحكام المادة 10(ج) من الاتفاقية فضلا عن التشريعات الوطنية؛

(ب) إعداد وترويج طرائق ونظم، وبناء القدرات لتقرير مستويات الحصاد المستدام للحيوانات البرية على المستوى الوطني ومستويات أخرى، ورصدها، بغية تحسين إدارة المستدامة للحيوانات البرية والاستخدام المألوف المستدام لهذه الحيوانات؛

(ج) إعداد وترويج بدائل للحصاد غير المستدام للتنوع البيولوجي، استنادا إلى السياق المحلي والوطني، والإشتراك مع المجتمع العلمي والمنظمات الأخرى ذات الصلة العاملة في مجال التنمية المستدامة والزراعة المستدامة في تحسين الاستخدام المستدام؛

(د) يدعو المنظمات المعنية، وخصوصا أعضاء الشراكة التعاونية بشأن الغابات، إلى مساعدة البلدان المدارية وشبه المدارية في تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، حسب سياقها الوطني، واعتماد التوصيات للتنفيذ في البلدان الأخرى، حسب الطلب؛

16 - يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) استكشاف خيارات لإقامة شراكة تعاونية بشأن إدارة الحياة البرية، لتعزيز التعاون والتنسيق حول تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال؛

(ب) دعم مبادرات بناء القدرات في إدارة الحياة البرية من أجل الاستخدام المألوف المستدام، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ج) مواصلة إعداد الروابط بين العمل بشأن المادة 10(ج) في الاتفاقية والاستخدام المألوف المستدام للحوم حيوانات الأدغال؛

(د) تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف؛

(هـ) تقديم تقرير إلى الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، استناداً إلى تعليقات الأطراف والمنظمات المعنية ومع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، وعن المتطلبات المتعلقة ببناء القدرات.

مرفق

توصيات منقحة لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الغابات
التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي

اجتمع فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الغابات¹ التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الغابات في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) في نيروبي من 7 إلى 10 يونيو/حزيران 2011، واعتمدا التوصيات التالية، على أساس الأعمال التي قام بها الاجتماع الأول لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال المنعقد في بيونس ايرس من 15 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

أولا - الصعيد الوطني

1 - تعزيز القدرة على إجراء تقييم كامل لمسألة لحوم حيوانات الأدغال ووضع سياسات ونظم إدارة ملائمة: ينبغي للحكومات الوطنية، بالمشاركة التامة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، أن تجري تقييما لدور لحوم حيوانات الأدغال وغيرها من المنتجات الحيوانية البرية في الاقتصادات والثقافات الوطنية والمحلية، فضلا عن الخدمات الايكولوجية التي توفرها الأنواع المحصودة وغيرها من مكونات التنوع البيولوجي، وذلك كخطوة أساسية نحو حفظ هذا المصدر واستخدامه على نحو مستدام. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) إضفاء الطابع الرسمي على السوق القائمة للحوم حيوانات الأدغال كخطوة أولى نحو إرساء إدارتها على أساس أكثر ثباتا؛

(ب) زيادة القدرة على رصد مستويات محصول لحوم حيوانات الأدغال واستهلاكها في شكل إحصاءات وطنية للاسترشاد بها نحو تحسين السياسات والتخطيط؛

(ج) إدماج تقييم واقعي وعلني لاستهلاك الحياة البرية ودورها في سبل العيش والثقافات، وذلك في وثائق السياسات والتخطيط الرئيسية؛

(د) إنشاء آليات لتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في هذه العملية ضمانا لإدماج آرائهم حول دور لحوم حيوانات الأدغال في غذائها وثقافتها، وتأثيرات الاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال على سبل عيشها، وإدماج المعارف التقليدية والقوانين العرفية في عمليتي صنع السياسات والتخطيط.

2- إشراك القطاع الخاص والصناعات الاستخراجية: ينبغي أن تكون إدارة الحياة البرية، بما في ذلك إدارة أنواع لحوم حيوانات الأدغال جزءا أساسيا من خطط إدارة أو خطط أعمال صناعات الموارد الطبيعية (النفط والغاز

¹ عقد الاجتماع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ وشراكة بقاء القدرة العليا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRASP)؛ التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)؛ ولجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)؛ واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)؛ ومركز البحوث الحراجية الدولية (CIFOR)؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)؛ والمجلس الدولي لحماية حيوانات الصيد والحياة البرية (CIC)، وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC).

والمعادن والأخشاب، وغيرها) العاملة في النظم الإيكولوجية للغابات المدارية أو شبه المدارية، والأراضي الرطبة والسافانا. وينبغي، عند الإمكان، تحديد وتطبيق الضمانات والمعايير القائمة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ضمن المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالصناعات الاستخراجية (مثل الضمانات الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات). وينبغي أن يوفر القطاع الخاص بدائل غذائية للعاملين في مناطق امتيازات قطع الأخشاب (بالنص عليها، مثلا، في العقود المبرمة بين الحكومات والصناعات الاستخراجية).

3- *الحقوق، والحيازة والمعارف التقليدية*: ينبغي أن تتقل حقوق الحصول وغيرها من الحقوق وما يرتبط بها من مساءلة، فضلا عن مسؤولية الإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية، أن تتقل كلما كان ذلك ممكنا، إلى المجتمعات الأصلية والمحلية، وغيرها من أصحاب المصلحة المحليين الذين تكمن مصالحهم الذاتية في الحفاظ على الموارد والذين بمقدورهم إيجاد حلول مستدامة ومرغوب فيها. وينبغي بناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية المتمكنة هذه وتعزيزها لضمان قدرتها على ممارسة هذه الحقوق. وسيعزز حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام من خلال إدماج المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام في نظم الإدارة والرصد، وكذلك من خلال التشجيع على استخدام طرق الصيد الأكثر صداقة من وجهة الإيكولوجية (أي التي تنصب على الأنواع ذاتها) والأكثر كفاءة من منظور التكلفة، وطرق الصيد الإنسانية.

4- *استعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية*: ينبغي تشجيع الدول التي توجد فيها أنواع لحوم حيوانات الأدغال، بشدة على استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة المرتبطة بحفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام. وبالإضافة إلى تقييد الحصاد في المناطق المحمية وحصاد الأنواع المعرضة للانقراض، طبقا للتشريعات القائمة، فمن الموصى به أن تضع الدول الاستراتيجيات والسياسات والقدرات ونظم الإدارة التي تدعم الصيد القانوني والمستدام لأنواع مستهدفة. وينبغي أن يضمن الاستعراض ما يلي:

- (أ) أن تأخذ الأطر التنظيمية الوطنية في الاعتبار الحقوق الثابتة للمجتمعات الأصلية والمحلية حسبما تتعلق بالاستخدام المألوف المستدام لأنواع حيوانات الأدغال؛
- (ب) تماسك أطر السياسات والأطر القانونية من خلال تعميم حفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام في مختلف العمليات القطاعية وعمليات التخطيط الوطنية²؛
- (ج) أن تكون خطط الإدارة عملية وممكنة لأنواع القابلة للحصاد، فضلا عن الأنواع التي هي في حاجة إلى حماية صارمة (مثل الأنواع المعرضة للانقراض)؛
- (د) نُهج واقعية للإنفاذ تتماشى فيها إجراءات المكافحة مع القدرة المتاحة؛
- (هـ) أن تعكس النصوص القانونية والتنظيمية الممارسات الجارية دون النيل من أهداف الحفاظ الرئيسية؛

² بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وخطط إدارة الغابات، واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وبرامج الغابات الوطنية، وإجراءات التخفيف الملائمة على المستوى الوطني، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، والخطط المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وخطط العمل الوطنية بشأن لحوم حيوانات الأدغال، والخطط واللوائح الوطنية لإدارة الحياة البرية، وخطط الإدارة والحفظ الوطنية بشأن أنواع محددة.

(و) النهوض بالحصاد المستدام لأنواع المعرضة لخطر منخفض والإجراءات الرامية إلى تعزيز حماية الأنواع المعرضة لأخطار عالية؛

(ز) المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية وإدماج آرائها واقتراحاتها استناداً إلى المعارف التقليدية والممارسات والقوانين العرفية؛

(ح) أن يكون للعقوبات والجزاءات أثر رادع.

5- *الإدارة على مستوى المناظر الطبيعية*: من الضروري إنشاء شبكة متماسكة ومدارة على نحو فعال من المناطق المحمية من أجل حفظ الحياة البرية، بما في ذلك الأنواع المعرضة للانقراض. وينبغي لحفظ أعداد الحياة البرية خارج المناطق المحمية أن تنظر الإدارة في مستوى المناظر الطبيعية.

6- *العلم والمعارف التقليدية والأصلية والرصد*: ينبغي اتخاذ القرارات الإدارية استناداً إلى أفضل التقنيات العلمية المتاحة والمطبقة، وإلى النهج التحوطي والممارسات والمعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية. وتعد مواصلة البحوث أمراً حاسماً، وهناك حاجة إلى تحسين إدارة المعلومات. وينبغي إعداد نظم رصد ملائمة لحصاد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها ولموائل الحياة البرية وذلك استناداً إلى إدماج المعارف التقليدية والأصلية والعلمية وتنفيذها على الصعيد الوطني، وتوفير إمكانية المقارنة بين حصاد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها على الصعيد الإقليمي. وينبغي تقديم الدعم والإرشاد الدوليين من أجل تحقيق التجانس في أنشطة الرصد والإبلاغ. وينبغي إعداد وتنفيذ طرائق قياسية لتقييم ورصد حالة أعداد الحياة البرية. وينبغي إتاحة بيانات جديدة ومحدثة وإضافية وموثوقة عن أعداد الأنواع المحصودة وعن مستويات الاستخدام والاتجار، وذلك للنظر فيها ضمن إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك لجنة الحيوانات التابعة لاتفاقية CITES، والمجلس العلمي لاتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (CMS)، والاتفاقيات الدولية المعنية الأخرى، وشراكة بقاء القردة العليا التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRASP)؛ وعملية القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN).

7- *تدابير الإحلال وتدابير التخفيف الأخرى*: يعتبر إيجاد مصادر بديلة للأغذية والدخل تكون مقبولة من الوجهة الثقافية ومجدية اقتصادياً تعتبر ضرورية عندما لا يمكن استخدام الحياة البرية وحدها على نحو مستدام لدعم احتياجات المعيشة الحالية أو المستقبلية. غير أن المصادر البديلة للأغذية والدخل تحتاج إلى أن تأخذ في الحسبان الوقائع، والثقافات والأفضليات المحلية وينبغي تطويرها وتنفيذها مع المجتمعات المحلية، أو أن تدعم مشاريع الدخل المجتمعية. ويمكن أن تلعب تدابير التخفيف (الفلاحة، الرعي، التربية في المزارع، وخلافه) دوراً في حفظ موارد الحياة البرية.

8- *بناء القدرات، والتدريب، والتعليم وزيادة التوعية*: من أجل تحقيق حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام، يجب القيام بأنشطة كافية لبناء القدرات وزيادة التوعية العامة تستهدف الجماهير المعنية ويجب في الحالات المناسبة وضع هذه الأنشطة على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية عبر طائفة من الموضوعات، تشمل ما يلي:

(أ) الحوكمة وإنفاذ القانون بما في ذلك القوانين العرفية؛

(ب) رصد وإدارة الحياة البرية، بما في ذلك استنتاجات سبل عدم الإضرار بها؛

- (ج) رصد وإدارة حصاد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها؛
- (د) دور المجتمعات الأصلية والمحلية؛
- (هـ) آثار الصيد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها على المجتمعات الأصلية والمحلية وعلى سبل معيشتهم؛
- (و) بدائل سبل العيش؛
- (ز) التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاعين الخاص والعام، ومؤسسات التدريب التعليمي والمجتمعات الأصلية والمحلية.

9- *الصحة وعلم الأوبئة: (أ)* في الحالات التي يخضع فيها صيد الحياة البرية والاتجار بلحوم حيوانات الأدغال للتنظيم الحكومي، ينبغي تنفيذ استراتيجية وطنية لمراقبة الأمراض، بما في ذلك مراقبة الأمراض المنقولة من خلال الحيوانات البرية. وينبغي أن تركز معلومات الصحة العامة المناسبة وبناء القدرات على منع الأمراض وحماية صحة الإنسان والحيوان على السواء. وعلاوة على ذلك، يتعين رصد الحياة البرية والماشية المحلية وصحة الإنسان وإصدار تشريعات ولوائح بشأنها، وينبغي أن يعد إنفاذها وتنفيذها من أجل خفض خطر الأوبئة الحيوانية من أنواع العدوى الناشئة، وذلك بطريقة صديقة بيئياً؛ (ب) ومن الضروري وضع تدابير لمراقبة الشؤون الصحية والأمن الأحيائي في مناطق الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال، لمنع بيع اللحوم الملوثة أو المنتجات الحيوانية الملوثة التي قد تؤدي إلى انتشار مسببات الأمراض المؤذية.

10- *تغير المناخ:* ينبغي عند إعداد البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD-plus)³ على الصعيد الوطني بما في ذلك ضمانات التنوع البيولوجي، ينبغي مراعاة أهمية الحياة البرية للحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية والخدمات الإيكولوجية، ولاستمرار مخزونات كربون الغابات وقدرة الغابات على التكيف.

11- *مناطق الإدارة الخاصة:* ينبغي تعيين مناطق محددة في الحالات التي لا توجد فيها بالفعل، لإدارة الحياة البرية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومع الاحترام الكامل لحقوقها (تمشيا مع المقرر 28/7⁴ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وخصوصاً عنصر البرنامج 2 بشأن الحوكمة، والمشاركة والإنصاف وتقاسم المنافع)، على غرار مزارع الغابات الدائمة المعينة لإدارة الموارد الخشبية. ويمكن أن تمتد هذه إلى نظم المناطق المحمية القائمة والمناظر الطبيعية المتعددة الاستخدامات (مثل مواقع أو مناطق إدارة حيوانات الصيد).

12- *إنفاذ القانون:*

³ بالإشارة إلى المقرر 1/CP.16 الصادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتكون برنامج REDD-plus من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات كربون الغابات في البلدان النامية.

⁴ الفقرة 22 من المقرر 28/7: "يذكّر بالتزامات الأطراف نحو الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وفقاً للمادة 8(ب) وما يتصل بها من أحكام، ويلاحظ أن إنشاء وإدارة ورصد المناطق المحمية ينبغي أن يتم بمشاركة كاملة وفعالة من تلك المجتمعات واحترام كامل لحقوقها بما يتماشى والقانون الوطني والالتزامات الدولية الواجبة التطبيق".

- (أ) تعزيز القدرة على إجراء التحقيقات، وتعزيز إجراءات وطرائق المراقبة والتفتيش والتوقيف، بما في ذلك على الصعيد المحلي وعلى مستوى نقاط عبور الحدود؛
- (ب) تحسين معارف وقدرات المدعين العامين والقضاة على مقاضاة حالات الصيد غير المشروع للحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها، وإصدار الأحكام بشأنها، والتأكد من أن استيفاء الأحكام بالكامل والإعلان عن حالات التوقيف والمقاضاة والأحكام الصادرة؛
- (ج) تعزيز التعاون والتنسيق بين ضباط إنفاذ تشريعات الاتجار بالحياة البرية والمسؤولين والمدعين العامين والقضاة والموظفين الآخرين المعنيين، وذلك في تنفيذ القانون المعني؛
- (د) التأكد من أن المواطنين، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، على دراية بالقوانين الوطنية والإقليمية والمحلية.

13- استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمعالجة مسألة لحوم حيوانات الأدغال: (أ) دعم وتعزيز الإرادة السياسية الوطنية على تخطيط وتنفيذ الإجراءات بشأن التزامات الحفاظ الرئيسية لمسألة لحوم حيوانات الأدغال والتزامات الحفاظ القائمة؛ (ب) وينبغي أن تعد الحكومات أو تعزز عمليات تشاركية ومشاركة بين القطاعات في وضع وتنفيذ الإدارة والحصاد المستدامين للحياة البرية.

ثانياً - الصعيد الدولي

14- الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة مسألة لحوم حيوانات الأدغال: يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- (أ) دعم وتعزيز الإرادة السياسية على اتخاذ الإجراءات لتنفيذ الالتزامات الرئيسية بشأن لحوم حيوانات الأدغال على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود؛
- (ب) دعم وتعزيز ورصد تنفيذ الالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة والتشجيع على وضع الالتزامات والاتفاقات الجيدة بشأن، حفظ موارد الحياة البرية المشتركة والموجودة عبر الحدود واستخدامها المستدام؛
- (ج) ينبغي أن يسعى الشركاء الدوليون إلى الدمج الفعال لاستراتيجيات حفظ الحياة البرية في برامج المساعدة الإنمائية ذات الصلة، مثل استراتيجيات الحد من الفقر؛
- (د) تشجيع الأطراف على إنشاء أفرقة عمل إقليمية أو دون إقليمية لمسألة لحوم حيوانات الأدغال بالتعاون مع الكيانات الإقليمية ذات الصلة، على أن تدعمها الأمانة من الوجهة التقنية.

15- العمليات التشاركية: ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الحكومات الوطنية في إعداد أو تعزيز عمليات تشاركية أو مشتركة بين القطاعات لوضع وتنفيذ آليات الإدارة والصيد المستدامين لأنواع لحوم حيوانات الأدغال، وخصوصاً مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية والقطاع الخاص.

16- آثار الاتجار الدولي بالموارد الطبيعية: ينبغي أن تتخذ عمليات السياسة الدولية والمؤسسات الدولية المتعلقة بالتجارة والتنمية خطوات لتقييم آثار استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها والإبلاغ عنها (مثل الأخشاب والمعادن

والزيت) والتخفيف من تأثيراتها على الحياة البرية، والمجتمعات التي تعتمد على الحياة البرية، وما ينتج عن ذلك من طلبات على لحوم حيوانات الأدغال من أجل تأمين قيام الاتجار الدولي على أساس مبادئ مستدامة.

17- *الاتجار الدولي بلحوم حيوانات الأدغال*: ينبغي للمجتمع الدولي في ضوء القلق إزاء التهديد المحتمل للاتجار الدولي المتنامي في لحوم حيوانات الأدغال على الأعداد البرية والمجتمعات التي تعتمد على الحياة البرية، ينبغي أن يتخذ إجراءات لردع الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال المحصودة بطريقة غير مشروعة، بما في ذلك من خلال الرصد الوثيق لهذا الاتجار. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي وسائل لتنفيذ هذه الإجراءات والنجاح في إيصالها إلى جهات إنفاذ القانون. ومن المطلوب إقامة تعاون وثيق حول هذا الموضوع بين الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ القانون، وبين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES).

18- *بيئة السياسة الدولية*: من أجل تعظيم الصيد المستدام، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي إجراءات متكاملة محلية ووطنية وعبر الحدود لإقامة شراكات بين المنظمات والمؤسسات المعنية من أجل ما يلي:

(أ) بناء القدرات على إنفاذ القانون والرصد؛

(ب) إعداد وتنفيذ بدائل للبروتين والدخل؛

(ج) زيادة التوعية والتثقيف بخصوص صيد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها؛

(د) زيادة التعاون بين الاتفاقيات المعنية: اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، واتفاقية الأنواع المهاجرة (CMS)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، والمنظمات المعنية الأخرى.

وتقدم هذه الإجراءات إذا اتخذت معاً إمكانية دعم المجتمعات في الإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية لديها وتقليل الطلب على لحوم حيوانات الأدغال.

19- *العلم*: ينبغي أن تضمن البحوث إدراج ودمج علم البيئة والصحة والتنمية والاقتصاديات والعلوم الاجتماعية، لإرشاد السياسات في المستقبل.

20- *الحوافز*: ينبغي أن يضمن المجتمع الدولي أن تراعي الآليات المالية والمدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، مثل البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD-plus)، تراعي أهمية أداء النظام الإيكولوجي ودور حيوانات الغابات في صحة الغابات وقدرتها على البقاء، بما في ذلك رفاهية المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة على الغابات.

21- *إصدار تراخيص الغابات*: ينبغي أن تأخذ نظم إصدار تراخيص الغابات ومعاييرها في الحسبان دور حفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام في الحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية للغابات، فضلاً عن رفاهية المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة على الغابات.